

رسالة مؤرخة ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

إلحاقاً بالشكوى التي تقدّمتُ بها في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٢ بخصوص العدوان العسكري الذي شنّه الجيش الشعبي - قطاع الشمال وحركات التمرد الدارفورية وشكّل تعدياً على السلامة الإقليمية لجمهورية السودان (S/2012/118)، والذي انطلق من داخل أراضي جمهورية جنوب السودان بدعم من القوات المسلّحة لجنوب السودان، يشرفني أن أبلغ مجلسكم الموقر كذلك بأن العناصر المسلّحة التابعة لحركة العدل والمساواة، التي عبرت الحدود الدولية واحتشدت بمنطقة تمساحة بجنوب السودان، شاركت في العدوان الذي تعرّضت له مؤخرًا القوات المسلحة السودانية في منطقة بحيرة أبيض بجنوب كردفان.

وقد سهّلت القوات المسلحة لجنوب السودان نقل العناصر المسلّحة التابعة لحركة العدل والمساواة من منطقة تمساحة والمناطق المحيطة بها في بليلة ومشيش إلى منطقة راجا، ومنها إلى أويل وأبينيوم وفاريانق، وتمركزت هذه العناصر في تلك المنطقة في ٩ شباط/فبراير استعداداً للمشاركة في العدوان الذي شُنّ مؤخرًا ضد قواتنا المسلحة في بحيرة أبيض.

ومن الجدير بالذكر أن جميع المعلومات المذكورة أعلاه بشأن تحركات العناصر المسلّحة التابعة لحركة العدل والمساواة داخل أراضي جمهورية جنوب السودان قد نُقلت في ١١ شباط/فبراير، عبر الجهات السودانية المختصة في أديس أبابا، إلى رئيس أركان الجيش الشعبي التابع لجنوب السودان، الذي أنكر بدوره انتماء هذه العناصر إلى حركة العدل والمساواة، ولكنه أكّد أنّها قوات تابعة للجيش الشعبي - قطاع الشمال. ورغم إنكار رئيس الأركان التابع لحكومة الجنوب انتماء تلك القوات إلى حركة العدل والمساواة، فإن في ردّه دلالة قاطعة على ضلوع جنوب السودان في عدوان ٢٦ شباط/فبراير، كما أن فيه دلالة على انطلاق العدوان من داخل أراضي جنوب السودان، وهو ما يمثل خرقاً لمذكرة عدم الاعتداء التي اتفق عليها البلدان مؤخرًا برعاية السيد ثابو مبيكي.



وعلاوة على ذلك، أود أن أوضح أن بحيرة أبيض مقسّمة بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان على أساس الخط الحدودي لعام ١٩٥٦، وأنه ليس ثمة نزاع بشأنها، فمنطقة بحيرة أبيض برمتها ليست ضمن المناطق الأربع أو الخمس الحدودية المتنازع عليها بين البلدين، وأن قواتنا المسلحة، التي تعرّضت لهجوم من قوات الجيش الشعبي وحركة العدل والمساواة، كانت متمركزة داخل أراضي جمهورية السودان.

وأودّ أن أذكر مجلسكم الموقر بأن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي عُقد في كمبالا، أوغندا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وصف الدور الذي تقوم به حركة العدل والمساواة بالسليبي، وساوى بينه وبين الدور الذي يقوم به جيش الرب للمقاومة في المنطقة.

وخلاصة القول إن حكومة السودان، التي تمارس ضبط النفس إزاء العدوان المستمر من جمهورية جنوب السودان، تحثّ مجلسكم الموقر على دعوة حكومة جنوب السودان إلى الكف فوراً عن عدوانها وعن مساندها لمختلف حركات التمرد. وإذا لم تصغ حكومة جنوب السودان إلى هذا النداء، فإن حكومة السودان تحتفظ بحق الردّ على أي عدوان تتعرّض له من الجنوب حفاظاً على أمنها وسلامتها الإقليميين.

وأرجو ممتنّاً تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دفع الله الحاج علي عثمان

الممثل الدائم